

البيان الختامي

الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية

انعقدت بحمد الله وتوفيقه يوم السبت 5 رمضان الأبرك 1432 هـ الموافق 6 غشت 2011، دورة استثنائية للمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية خصصت للمصادقة على مسطرة اختيار مرشحي الحزب للاستحقاقات التشريعية المقبلة حسب مقتضيات النظامين الأساسيين الداخلي للحزب.

كما كان المجلس مناسبة لمناقشة الوضع السياسي الراهن بعد العرض الذي تقدم به الأخ الأمين العام وحدد فيه المعالم السياسية العامة للمرحلة على ضوء الحراك الجاري في العالم العربي وعلى ضوء التفاعلات السياسية التي يعرفها المغرب وما تفرضه من تحديات وأسئلة على الدولة والمجتمع.

وباستحضار المسؤولية التاريخية الملقاة على حزب العدالة والتنمية في هذه الظرفية الدقيقة انخرط أعضاء المجلس الوطني في نقاش مسؤول يستعرض حجم التحديات التي تعترض الانتقال الديمقراطي الحقيقي في المغرب وضرورة القطع مع ماضي التحكم السياسي والإفساد الانتخابي والريع الاقتصادي، عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة قادرة على إفراز مؤسسات تتمتع بالمصداقية، وهو ما يتوقف على توفير الشروط السياسية والقانونية وكسب رهان المشاركة المكثفة للمواطنين التابعة من استرجاع الثقة في العملية السياسية برمتها.

كما كان المجلس مناسبة للوقوف على التطورات الخطيرة الحاصلة في العديد من البلدان العربية وبصفة خاصة ما يجري في سوريا وليبيا واليمن والحنة التي يعاني منها الشعب الصومالي. وفي نهاية أشغال المجلس الوطني شدد المشاركون على المواقف التالية:

أولاً - يؤكد المجلس الوطني على أن حزب العدالة والتنمية بعدما اتخذ قرارا واعيا بالتصويت الإيجابي على دستور 2011، فإنه يرى بأن إقرار الإصلاحات الدستورية الأخيرة - على أهميتها - تبقى غير كافية في غياب قرارات سياسية شجاعة تعطي الدليل على الانخراط الفعلي في الإصلاح وفي التفعيل الديمقراطي للمقتضيات الدستورية الجديدة، وتعيد الثقة للمواطن في المؤسسات السياسية، ويلح على الأهمية الاستعجالية لإقرار إجراءات تعزيز الثقة والقطع النهائي مع منطق التحكم في الحياة السياسية.

ثانياً - يسجل المجلس الوطني أنه على الرغم من الخطاب الواضح لجلالة الملك الذي أكد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فإن أجهزة الدولة والحكومة والإدارة لم تكن في مستوى التزليل الأمثل له وفي ترجمته على أرض الواقع، مما أصبح اليوم يقتضي تعاقدا سياسيا جديدا وفق التزامات سياسية وقانونية مؤسسية واضحة، توفر كل الضمانات من

أجل انتخابات حرة ونزيهة بعيدا عن منطق التحكم القبلي في النتائج وصناعة الخرائط السياسية وتدخل الإدارة في توجيه العمليات الانتخابية،

ثالثا- يؤكد المجلس الوطني على أن طريقة تدبير الانتخابات القادمة هي اختبار أساسي لمصداقية الدولة في التعاطي مع الإصلاحات الدستورية المعتمدة ومدى صدق إرادتها السياسية في الإصلاح، والمؤشر العملي على التجاوب الإيجابي والخلاق مع رياح التغيير التي هبت على المنطقة العربية ومع مطالب المجتمع والحركة الشبابية، وأي انتكاسة، لا قدر الله، ستكون لها عواقبها الوخيمة، وستفرغ الإصلاحات الدستورية من محتواها وتقلل من جدواها ورسالتها.

رابعا- يؤكد المجلس الوطني على أن المسؤولية الأولى اليوم تقع على الدولة وأجهزتها في زيادة عملية إعادة الثقة إلى العمل السياسي وفي اتخاذ الإجراءات السياسية والمبادرات التشريعية والتنظيمية المنسجمة مع المعايير الكونية المتعارف عليها في المجال الانتخابي والتي تؤشر أننا في طريق القطع مع الممارسات السابقة التي قادت إلى نشر اليأس والإحباط والعزوف الانتخابي وتبخيس العمل السياسي .

خامسا - إن المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية إذ يتطلع بأمل وثقة إلى مستقبل مشرق وغد أفضل، من منطلق أنه لم يعد أمام المغرب من خيار سوى إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي وصادق لا مجال فيه للتردد أو النكوص أو الالتفاف والمناورة على المطالب الإصلاحية المشروعة، ومن منطلق التراكم الحاصل في الوعي السياسي لدى مختلف فئات المجتمع المغربي وتطلعها إلى الحرية والكرامة، وإدراكها نتيجة رياح التغيير عربيا وعالميا أنه أصبح بإمكانها إسماع صوتها وفرض مطالبها، يسجل بقلق استمرار عدد من الممارسات السابقة المحكومة بالارتباك والتردد في تبني إجراءات سياسية وقانونية حاسمة تدفع في اتجاه عقلنة المشهد السياسي والحد من بلقنته وتقطع الطريق على الأباطرة والمفسدين.

سادسا - يعلن المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية أن كسب رهان الإصلاح الحقيقي باللموس وفتح باب الأمل وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع يقتضي اعتماد أجنحة سياسية مسؤولة قادرة على خلق الشروط الكفيلة بالتعزيز التدريجي لمشاركة المواطن في السياسية عامة وفي الاستحقاقات الانتخابية خاصة وما ينبثق عنها من مؤسسات، وذلك من خلال:

1. القطع النهائي مع منطق التحكم في الحياة السياسية والاقتصادية واستخدام أجهزة الدولة والإدارة لخدمة حساسيات سياسية معينة، وإعادة انتشار رجال السلطة وإبعاد الفاسدين ومن ثبت تورطهم في الانحراف في المشروع السلطوي التحكيمي، وإعادة النظر في إدارة ترابية تكونت في زمن هيمنة الحزب الذي جسد المشروع المشار إليه.

2. تصفية ملف الاعتقال السياسي وتحريك آلية العفو من جديد في حق كل من اعتقل ظلما على خلفية الإرهاب ممن لم يتورطوا في جرائم الدم، وتوسيع مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، ودمقرطة الإعلام وحرية الصحافة والكف عن تكميم أصوات الصحفيين ومتابعيهم بمقتضيات من القانون الجنائي، ويعلن تضامنه مع كل الصحفيين ضحية تمسكهم بحقهم في الإخبار والتعليق والاستقلال.

3. يؤكد المجلس الوطني رفضه لإجراء الانتخابات قبل توفير الشروط القانونية والسياسية لتزاهتها بما يمكن من معالجة الإختلالات التي أدت إلى فرز المؤسسات الحالية، وبناء على ذلك يعلن أنه لن يزكي انتخابات فاقدة للشروط الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

وفي هذا الصدد فإن المجلس الوطني يشدد على المواقف التي سبق أن أعلنها في مناسبات سابقة ومنها على الخصوص:

- الإعداد الجيد للقوانين الانتخابية قبل تحديد تاريخ الانتخابات وتجنب ضغط تحديد التاريخ على جودة التحضير.
- إلغاء اللوائح الانتخابية الحالية والانطلاق في اعتماد لوائح جديدة من سجلات البطاقة الوطنية التي تشمل تلقائيا كل مواطن والعمل على تنقيحها وتصحيحها باعتماد آليات تنظيمية واضحة وشفافة، مع اعتماد البطاقة الوطنية وثيقة وحيدة في التصويت.
- تفعيل اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات والقطع مع أسلوب الإشراف المنفرد للإدارة الترابية وتديرها للانتخابات.
- اعتماد تقطيع انتخابي انطلاقا من معايير دقيقة من قبيل اعتبار المعيار الديموغرافي أساسا للتقطيع الانتخابي مع فارق لا ينبغي أن يتجاوز 20% ؛ واعتبار العمالة أو الإقليم حدا أدنى للدائرة المحلية، دون اعتبار عمالات المقاطعات؛ واعتبار 3 مقاعد حدا أدنى لللائحة المحلية.
- حماية الاستحقاق الانتخابي من استعمال المال لشراء أصوات الناخبين ويرهن المؤسسات المنتخبة للوبيات الفساد، وهو ما يتطلب تجند الإدارة و القضاء لاستئصال هذا الوباء الذي يتهدد نزاهة الاستشارات الانتخابية، ومصداقية المؤسسات التي تنتج عنها.
- تمكين مغاربة الخارج من المشاركة الفعلية في مختلف العمليات الانتخابية من ترشح ومشاركة في المؤسسة التشريعية، وتسهيل عملية التصويت والمشاركة في بلدان المهجر، ليتمكنوا بذلك من الممارسة الفعلية للمواطنة الكاملة.

أما على الصعيد العربي فإن المجلس الوطني يؤكد ما يلي :

- تضامنه مع الانتفاضة السلمية للشعب السوري وإدانتة لما يتعرض له من تقتيل واعتقالات ومطاردات، ويطالب النظام السوري باحترام حق مواطنيه في التظاهر السلمي، ويطالب الدول العربية والإسلامية والمنظم الدولي باتخاذ إجراءات رادعة أمام مشاهد جرائم التقتيل اليومية التي ترتكبها الميليشيات الأمنية وقوات النظام ومدفيعاتها في مواجهة متظاهرين عزل مطالبين بالإصلاح والتغيير. كما يؤكد دعمه لكفاح الشعبين الليبي واليميني وإصرارهما المتواصل من أجل تحقيق إرادة الشعوب في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية، وإقرار حقها في الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية . كما يؤكد تضامنه ودعمه للنضالات المتواصلة للشعبين التونسي والمصري من أجل تحقيق أهداف ثورتيهما المجيدتان .

■ يؤكد تضامنه مع شعب الصومال في المحنة التي يجتازها ويعبر عن مشاعر الأسي لما يعانيه هذا الشعب المسلم الذي تتواصل معاناته مع ظروف الحرب والمجاعة ويدعو الحكومات العربية والإسلامية وشعوبها إلى سرعة نجدة هؤلاء الإخوة في الدين وغيرها من الشعوب التي تعاني ظروفًا مماثلة .
"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

الرباط: الأحد 06 رمضان 1432هـ
الموافق لـ: 07 غشت 2011م

الرئيس
د. سعد الدين العثماني